

نشرة إعلامية

INFCIRC/771

Date: 22 January 2010

General Distribution

Arabic

Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وردت من ممثل إيطاليا المقيم لدى الوكالة فيما يتعلق بوثيقة معنونة "التعليم والتدريب في المجال النووي، بناء القدرات المؤسسية"

تلقى المدير العام رسالة مؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من الممثل المقيم لإيطاليا لدى الوكالة مرفقاً بها نص وثيقة صادرة عن فريق مجموعة الـ ٨ المعني بالأمان والأمن النوويين (الفريق المعني بالأمان والأمن النوويين)، بعنوان "التعليم والتدريب في المجال النووي - بناء القدرات المؤسسية".

وحسبما هو مطلوب في الرسالة، تعمم وثيقة الفريق المذكور مرفقة بهذه الرسالة لاستعراض انتباه الدول الأعضاء إليها.

الملحق

فريق مجموعة الـ ٨ المعني بالأمان والأمن النوويين (الفريق المعني بالأمان والأمن النوويين) التعليم والتدريب في المجال النووي - بناء القدرات المؤسسية

الخلفية

- ١- يقوم أي تطبيق للتكنولوجيا النووية على المعارف النووية. وضمان نقل المعارف بسلاسة وإحكام من جيل إلى آخر من أجيال الخبراء النوويين عنصر من العناصر الرئيسية في البنية الأساسية للأمان والأمن النوويين فيما يتعلق بكل من القوى النووية والتطبيقات النووية في غير أغراض القوى.
- ٢- وتقتضي معايير الأمان وإرشادات الأمن الدولية أن تتأكد الحكومات من وجود إطار قانوني مناسب ينص على جملة أمور، من بينها توفير التدريب اللازم لجميع الموظفين المشاركين في الأنشطة النووية على المستوى الرقابي وفي صفوف المرخص لهم.
- ٣- والموارد البشرية عنصر من العناصر الرئيسية لتخطيط وتنفيذ مختلف أنواع التطبيقات النووية، ولإرساء البنية الأساسية الوطنية المناسبة والمستدامة للأمان والأمن، وكفالة المستوى الرفيع اللازم من الأمان والأمن في إطار المراقبة والإشراف.
- ٤- وقد أعرب عدد كبير من البلدان عبر العالم بالفعل عن اهتمامها بالشروع في برامج نووية للمرة الأولى. ولا يمكن توقع أن تكون لدى جميع هذه البلدان الخبرة والدراية الفنية اللازمة في إرساء البنى الأساسية وتوفير التعليم والتدريب لعدد كاف من الخبراء من أجل استهلال وتعهّد برنامج آمن ومأمون للقوى النووية المدنية.
- ٥- ونتيجة لذلك، ثمة حاجة ملحة إلى أنشطة التعليم والتدريب الدولية والوطنية في المجال النووي بغية كفالة تطوير وتعهّد طاقة نووية آمنة ومأمونة في البلدان المعنية. ويجب توجيه الجهود الرئيسية نحو استقطاب العدد الكافي من الطلاب المتألقين والمتحمسين جداً لهذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعليم والتدريب عنصر أساسي لتعهّد وبناء القدرات على المستوى المؤسسي، بما في ذلك بناء إطار رقابي مناسب ومستدام.

التعليم والتدريب وبناء القدرات المؤسسية لفائدة البلدان الناشئة في مجال الطاقة النووية

- ٦- تولي الرئاسة الإيطالية للفريق المعني بالأمان والأمن النوويين اهتماماً خاصاً لمسألة التعليم والتدريب باعتبارها أداة جوهرية لبناء القدرات على المستوى المؤسسي، بما في ذلك إنشاء إطار رقابي مناسب ومستدام. وسينصب التركيز على البلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية لأول مرة (البلدان الناشئة في مجال الطاقة النووية) وعلى ضرورة التأكد من أنها في وضع يمكنها من تنفيذ برامجها بما يمثل للصكوك الدولية القائمة ومعايير الأمان والمبادئ التوجيهية الأمنية المعترف بها دولياً.
- ٧- ومن الضروري أن ترسي البلدان التي تخطط لاستهلال برامج نووية البنية الأساسية الوطنية الداعمة بغية الوفاء بمتطلبات الأمان والأمن والضمانات واعتبار ذلك التزاماً طويل الأمد. وينبغي، كخطوة

أولى، إرساء البنى الأساسية المؤسسية والبشرية الداعمة لهذه العملية. وعلى المستوى المؤسسي، تنطوي البنية الأساسية على تحديد الأدوار والوظائف والمسؤوليات، ووضع إطار قانوني ورقابي، وضمان المراقبة والإشراف، وتنفيذ ما يلزم من إجراءات التصريح والترخيص. وتتناول وثيقة الوكالة المعنونة "المعالم البارزة لتطوير بنية أساسية وطنية للقوى النووية"، وكذلك معايير الأمان وإرشادات الأمان الصادرة عن الوكالة، بأسلوب جيّد، تفاصيل عن البنية الأساسية الوطنية، بما في ذلك التعليم والتدريب.

٨- وبناء القدرات المؤسسية مسؤولية من مسؤوليات الحكومة. كما أن التعليم والتدريب لبنية أساسية في بناء القدرات على المستوى المؤسسي، وفي وضع إطار قانوني ورقابي مناسب ومستدام. والاستدامة مبدأ من المبادئ الرئيسية الكفيلة بأن تتحمّل الحكومات كامل المسؤولية، لا سيما في الوفاء بالالتزامات الرقابية الدولية.

٩- وفيما يتعلق ببناء القدرات المؤسسية، من الضروري أن يركز التعليم والتدريب على الإطار التشريعي والرقابي، والأمان النووي، والضمانات، والأمن والحماية المادية، والأمان الإشعاعي، والتأهب للطوارئ والتصدي لها، وتخطيط النفايات المشعة. ومن الجوانب الهامة في التعليم والتدريب اكتساب فهم شامل لأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية، كمقدّمي الطلبات والمرحّص لهم والجهات الرقابية. ويقتضي هذا النهج تلقي تدريب مهني في الإدارة، والإجراءات الرقابية وإجراءات اتخاذ القرارات، وتوفير دعم تقني، وما إلى ذلك. وينبغي أن يكون ترويج ثقافة الأمان والأمن جزءاً لا يتجزأ من أي برنامج يرمي إلى تحقيق بناء القدرات المؤسسية.

١٠- ومن الضروري أن تبذل البلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية جهوداً جبارة لإرساء هذه البنى الأساسية والقدرات، وثمة عدد من المبادرات التي اتخذت أو التي يُخطّط لاتخاذها على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. وتنطوي هذه المبادرات على الجهود الجارية لزيادة عدد الخبراء النوويين المدربين، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من المبادرات في مجال التعليم والتدريب. وتبادل المعارف والخبرات عنصر أساسي لكي يتسنى للبلدان الناشئة في مجال القوى النووية أن تتخذ قرارات سديدة فيما يتعلق بالسياسات، وأن تبني القدرات المؤسسية اللازمة فيما يتصل بالأمان والضمانات والأمن.

١١- وتضطلع الوكالة بدور أساسي في تنفيذ إطار عالمي للأمان والأمن النوويين، عن طريق دعم إرساء أو تعزيز البنية الأساسية الوطنية، وصوغ معايير الأمان والإرشادات الأمنية الدولية، وتقديم استعراضات النظراء والخدمات، مثل خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة، وتوفير البرامج التدريبية والتعليمية، وشبكات المعلومات لتقاسم المعارف والخبرات وأفضل الممارسات. وتستطيع الوكالة من ثم أن تؤدي دوراً استراتيجياً في دعم برامج التعليم والتدريب وتقييم التدابير المتخذة من أجل تلبية هذه الاحتياجات في البلدان الناشئة في مجال القوى النووية. ومن المتوقع أيضاً أن تساهم الشبكة العالمية المعنية بالأمان والأمن النوويين في تعزيز بناء القدرات والبنية الأساسية للأمان والأمن، من خلال تقاسم المعارف والخبرات والتعقيبات المتعلقة بأنشطة الأمان والأمن النوويين.

١٢- وما انفك بائعو البرامج يضطلعون بدور هام في التعليم والتدريب في مجال وضع وتشغيل برامج القوى النووية. ورغم أن دورهم هذا ما زال هاماً، فمن الواضح أيضاً أن من المفيد أن يعزّزوا التزامهم بدعم إنشاء بنية أساسية مناسبة للأمان والأمن في البلدان المتلقية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون الهيئات

الرقابية في بلد المنشأ والبلد المتلقي قادرة على تقييم الاختلافات في الأطر الرقابية وفي إجراءات الترخيص، وأن تتعاون بهدف تعزيز بناء القدرات في البلد المتلقي، بما في ذلك القدرات التعليمية والتدريبية.

اقتراح الرئاسة الإيطالية فيما يتعلق بالتعليم والتدريب وبناء القدرات المؤسسية لفائدة البلدان الناشئة في مجال الطاقة النووية

١٣- تقترح الرئاسة الإيطالية للفريق المعني بالأمان والأمن النوويين أن تولي مجموعة الـ ٨ اهتماماً خاصاً لمسألة التعليم والتدريب، التي تشكل جزءاً من المبادرة الدولية بشأن "بنية أساسية للطاقة النووية قائمة على الضمانات النووية والأمان والأمن النوويين"، واعتبار التعليم والتدريب أداة أساسية لترويج بناء القدرات على المستوى المؤسسي في البلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية، والمساهمة بالتالي في تنفيذ البرامج النووية لهذه البلدان على نحو آمن ومأمون والحفاظ على مستويات عالية من الأمان والأمن في شتى أرجاء العالم.

١٤- وقد تساهم مجموعة الـ ٨ في بناء القدرات على المستوى المؤسسي وفي وضع أطر رقابية مناسبة عن طريق ما يلي:

- دعم الجهود التي تبذلها الوكالة والتدريبات الجارية في سبيل وضع إطار عالمي للأمان والأمن النوويين من خلال برامجها ومبادراتها التي ستمكن البلدان التي تشرع في برامج للقوى النووية من اتخاذ قرارات سديدة وإرساء البنى الأساسية المناسبة والمستدامة في مجال الأمان والأمن، بما في ذلك توفير التعليم والتدريب لعدد كاف من الخبراء الذين سيكون لهم دور جوهري بالنسبة لقدراتهم المؤسسية فيما يتصل بالأمان والضمانات والأمن.
- وترويج التعاون الفعال لدى الحكومات والقطاعات الصناعية وسائر المجموعات المتعددة الأطراف والأوساط الأكاديمية في البلدان الناشئة والصناعية، عبر تنسيق التدريب الدولي الجاري بهدف توطيد التعاون في مجال التعليم والتدريب وتقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بوضع برامج نووية على نحو آمن ومأمون.
- وترويج الشراكات والشبكات التعليمية التي لن تعزز فقط الإطار العالمي للأمان والأمن، وإنما ستُبسِّط أيضاً الهياكل والموارد.
- والإقبال طوعاً على دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين وضمان توافر الموارد البشرية، كتطوير المعارف النووية والنهوض بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة.

١٥- وتعمل الرئاسة الإيطالية للفريق المعني بالأمان والأمن النوويين، تحت رعاية الحكومة الإيطالية وبالتعاون وثيق مع الوكالة والمفوضية الأوروبية، على تخطيط حلقة عمل دولية بشأن التعليم والتدريب وبناء القدرات المؤسسية تركز على الأمان والأمن في البلدان التي تشرع في برامج نووية أو التي توسّعها. وستنظر هذه الحلقة في البرامج التدريبية الدولية المتوفرة حالياً للبلدان النامية، وتقيّم الاحتياجات والفجوات الموجودة في الموارد وتحاول تنسيق المعلومات والأنشطة والممارسات الجارية بالفعل.